

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٥٨٥٦ لسنة ٢٠٠٧

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له :
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقرارات الوزارية
المعدلة له :

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر
العقاري والتوثيق :

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٩٤٧/١٠/٢١ بإنشاء مكتب توثيق ببنها
يتبع مكتب الشهر العقاري والتوثيق ببنها ويشمل اختصاصه قسم شرطة بندر ببنها
ومركز شرطة ببنها بحسب حدودهما الإدارية :

قرار :

(المادة الأولى)

ينشأ بمدينة ببنها فرع للتوثيق باسم «فرع توثيق مركز ببنها» يتبع مكتب الشهر
العقاري والتوثيق ببنها ، ويشمل اختصاصه المكونات الإدارية بمركز شرطة ببنها .

(المادة الثانية)

تعديل دائرة اختصاص فرع توثيق ببنها التابع لمكتب الشهر العقاري والتوثيق ببنها
باستبعاد المكونات الإدارية لمركز شرطة ببنها منها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، وي العمل به اعتباراً من ٢٠٠٧/٩/١

صدر في ٢٠٠٧/٧/٩

وزير العدل

المستشار / محمد مرغى